



Arab Organisation for Human Rights in the UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

تقرير ... موجز

**أخطر الأنظمة والجماعات
التي تمارس التعذيب
في الشرق الأوسط**





تقرير موجز

أخطر الأنظمة والجماعات التي تمارس التعذيب في الشرق الأوسط



الفهرس :

4	مقدمة
6	أولا- أسباب التعذيب ومن يقوم به:
7	ثانيا-أساليب التعذيب:
8	ثالثا-دول ينتشر فيها وباء التعذيب:
25	خلاصة وتوصيات:



مقدمة

لا يزال التعذيب ظاهرة منتشرة في معظم دول العالم على الرغم من مناهضته للطبيعة البشرية وحظره في القانون الدولي ووجود العديد من الاتفاقيات الدولية التي تنص على تجريمه ومعاقبة مرتكبيه، فأكثر من 90 دولة من دول العالم لا زالت تمارس التعذيب وسوء المعاملة داخل مزار الاحتجاز وخارجها، بما فيهم دول وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام 1984.

لا يمكن الوقوف على إحصاءات دقيقة لأعداد الأشخاص الذين يتعرضون للتعذيب في العالم، فاختلاف الجهات التي تقوم بالتعذيب ما بين جهات رسمية أو جماعات مسلحة غير رسمية، وضعف السلطة القضائية في أغلب تلك البلدان وفقدان الثقة في قدرتها على تحقيق العدالة والانتصاف القانوني للضحايا يصعب الوصول إلى عدد دقيق لضحايا تلك الجريمة، خاصة في ظل سطوة بعض الأنظمة القمعية وتضييقها على القائمين بتوثيق تلك الانتهاكات في التواصل مع ضحايا التعذيب، أو لتعرض بعض ضحايا التعذيب لتهديدات مباشرة من قبل الجهات التي عذبتهم بإعادة تعذيبهم أو اعتقالهم مرة أخرى في حالة الإفصاح عما حدث معهم فالشائع هو الإفلات من العقاب نتيجة ارتكاب هذه الجريمة الخطيرة.

نحو 100 ألف ضحية جديدة سنوياً في العالم تتردد على مراكز تأهيل ضحايا التعذيب، الذي بات يمارس بحرية شبه تامة من قبل أنظمة تلك الدول أو الميليشيات المختلفة، خاصة مع ضمان مرتكبي تلك الجريمة لإفلاتهم التام من العقاب، وإهدار كافة حقوق ضحايا التعذيب في ظل تنامي شعارات الحرب على الإرهاب عالمياً والتي باتت الكلمة الأكثر استخداماً من قبل الأنظمة القمعية لتبرير القتل والتعذيب والاختفاء القسري وكافة انتهاكات حقوق الإنسان.



العلاقات بين الدول الأعضاء في المجتمع الدولي والمبنية بشكل أساسي على المصالح السياسية والمنافع السبب الرئيس في تجاهل هذه الجريمة، فالواضح أن صناع القرار في العالم لم يتخذوا إجراءات حاسمة لوقف هذه الجريمة ومحاسبة مرتكبيها، وعلى الرغم من وجود العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحارب جريمة التعذيب وتدعو الدول إلى وقفه ومحاسبة مقترفيها وفق الصلاحية القضائية الدولية بغض النظر عن مكان وجنسية مرتكبها ووقف إمداد الأنظمة التي تمارس التعذيب بالأسلحة أو التعاون الأمني معها والذي قد يستخدم من قبل تلك الأنظمة في ارتكاب جرائم تعذيب إضافية، إلا أن تلك المواثيق والمعاهدات تظل حبرا على ورق في ظل انعدام الإرادة الحقيقية من قبل المجتمع الدولي لتقليص ومنع تلك الجريمة.

في هذا التقرير نسلط الضوء على أخطر الأنظمة التي تمارس الإعتقال التعسفي و التعذيب في الشرق الأوسط للقضاء على المعارضين السياسيين حيث دأبت هذه الأنظمة على تبرير جرائمها بحق المواطنين بما يسمونه مكافحة الإرهاب.



أولا- أسباب التعذيب ومن يقوم به:

في الغالب يكون التعذيب لأهداف سياسية، تقوم بها السلطات والجهات النظامية ضد معارضيه بغرض إسكات أصواتهم وإرهابهم لوقف تحركاتهم السياسية والتي تعتبرها الأنظمة القمعية المستبدة خطرا يهدد بقاءها أو حتى يهدد بتعرضها للمساءلة القانونية في حال نجحت تلك المعارضة في بناء مؤسسات قضائية مستقلة وقوية.

على صعيد آخر يرتكب جريمة التعذيب بعض الجماعات والمليشيات المسلحة المتطرفة ضد الرافضين لأفكارهم أو ضد من يثبت تعاونهم مع خصومهم، وكذلك قد تقع جريمة التعذيب لأسباب اجتماعية ليستهدف الأطفال أو النساء وكذلك في بعض الدول قد تُمارس تلك الأفعال ضد بعض العمال الأجانب الذين ساقطتهم الظروف الاقتصادية السيئة إلى ترك بلدانهم إلى بلدان أخرى ظنا منهم أن بها فرص عمل تؤمن له حياة كريمة.



ثانيا-أساليب التعذيب:

تتنوع أساليب التعذيب بين التعذيب الجسدي والنفسي ،فقد تم إحصاء أكثر من 70 طريقة للتعذيب أخطرها:الصعق بالكهرباء، الحرق بالنار، الحرق بمواد كيميائية، استخدام المثاقب الكهربائية، الإغتصاب الجنسي للمعتقل أو ذويه ، تعليق المعتقل كالذبيحة في الهواء، خلع الأطراف، الإغراق، الهز العنيف، إدخال عصا من الدبر، نتف الشعر، الضرب المبرح بأدوات صلبة، الضرب على الأماكن الحساسة، التجويع، الإعدام الوهمي، عقاقير هلوسة..الخ



ثالثا- دول ينتشر فيها وباء التعذيب:

يمكن القول أن الدول التي ينتشر فيها التعذيب على نطاق واسع ومنهجي، مصر، سوريا، اليمن، فلسطين المحتلة على يد سلطات الإحتلال والسلطة الفلسطينية، العراق، الإمارات، السعودية وتونس.

مصر



تتفشى ظاهرة التعذيب داخل كافة مقار الاحتجاز في مصر على وجه الخصوص بعد الثالث من تموز/يوليو 2013 حيث ارتفع عدد ضحايا عمليات الاحتجاز التعسفي إلى أكثر من 100 ألف تعرضوا جميعهم لصوة واحدة على الأقل من صور التعذيب بدءا من أوضاع الاحتجاز بالغة السوء في مقرات متكلسة رديئة أو منعمة التهوية وغير صالحة لاستعمال البشر، إلى المعاملة القاسية أو المهينة من قبل القائمين على إدارات تلك المقار.

وينتشر وباء التعذيب داخل أغلب أقسام الشرطة المصرية والتي تبلغ 328 قسم ومركز، حتى اشتهرت بين المواطنين مسميات ثابتة للأماكن المعدة للتعذيب داخل كل قسم تحت مسمى "الثلاجة" أو "السلخانة"، وهي غرف مخصصة للتعذيب يتم بداخلها استخدام كافة أساليب التعذيب الوحشية على المعتقل.



بحسب استبيان قامت به المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا¹ على عدد من السجون المصرية على أكثر من 400 محتجز تم رصد تعرض 88.1% من إجمالي المحتجزين الذين شملهم الاستبيان للصفع أثناء التحقيق، 45.5% منهم تعرضوا للجلد، 69.9% تعرضوا للصفع بالكهرباء، 49.9% تم ضربهم بالعصي أثناء عملية التحقيقات، 51.7% تعرضوا للتعليق، 59.4% جردوا من ثيابهم وتعرضوا لسكب المياه الباردة عليهم، 8.4% تعرضوا لهتك العرض، و16.1% تم سكب سوائل ساخنة على أجسادهم، كما أجاب 87.4% من المعتقلين المشاركين في الاستبيان بنعم حول استقبالهم بالضرب والركل والصفع فور دخولهم مقر الاحتجاز فيما يعرف بالتشريفية، 72.7% تعرضوا للتجويع ومنعهم من العلاج لفترات، و71.3% تم وضعهم في الزنازين مكبلين اليدين لساعات.

وحول تعرض المعتقلين الذين شملهم الاستبيان للتعذيب النفسي والمعاملة الحاطة من الكرامة كالسب والشتم والتهديد أجاب 95.8% من العينة أنهم يتعرضون للإيذاء النفسي بشكل مستمر.

عمليات التعذيب هذه بالإضافة تسببها في عاهات جسدية ونفسية مستديمه يصعب شفاؤها، تسببت في وصول آلاف المعتقلين إلى ساحات المحاكم بأوراق وتحقيقات تحوي اعترافات موقعة منهم، وفي ظل انهيار منظومة العدالة في مصر والتسييس الذي تعاني منه المنظومة القضائية فقد اعتبرت المحاكم هذه الاعترافات أنها تعبر عن الحقيقة وأصدرت أحكاماً قضائية قاسية تصل إلى السجن المؤبد والإعدام، فمنذ الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى الآن أحييت أوراق 1872 معتقلاً معارضاً إلى مفتي الجمهورية، تم التصديق على إعدام 774 منهم بينهم امرأتين، بينهم 19 حكم بات واجب النفاذ نُفذ من تلك الأحكام إعدام 8 أشخاص، بالإضافة إلى وجود 11 متهماً في قضايا معارضة في

انتظار تنفيذ حكم الإعدام بحقهم بعد استنفاد كافة سبل الطعن، وجميع هؤلاء الضحايا تعرضوا للتعذيب وأجبروا على الاعتراف بالتهمة التي حوكموا بموجبها.

¹ تقرير ولاء التعذيب الصادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا بتاريخ 29 آذار/مارس 2016.



يشار إلى أن عدد الذين قتلوا جراء التعذيب في السجون ومقار الاحتجاز المصرية قد بلغ 102 شخصاً على الأقل من أصل 587 شخصاً توفوا في الفترة منذ يوليو/تموز 2013 وحتى نهاية مايو/أيار 2017، وهو رقم مفرع يشير إلى مدى القسوة التي تتسم بها عمليات التعذيب تلك بالإضافة إلى عشرات المعتقلين الذين أصيبوا إصابات بالغة وبعاهات مستديمة.

سوريا



منذ بدء الأحداث في سوريا اعتقل الآلاف على يد النظام السوري والجماعات المسلحة لا يوجد رقم دقيق لعدد المعتقلين لكن التقديرات تشير أن عدد المعتقلين أكثر من 200 ألف وبسبب التعذيب الوحشي والمنهجي توفي في السجون السورية أكثر من 60 ألف .

وزاد من وطئة المعاناة على الشعب السوري انتشار ميليشيات إجرامية تمارس الإعتقال والتعذيب ضد كل من يعارض النظام أو من يعارض سياستها أو يتبنى فكرا مخالفا لنهجها ،وفي مقدمة هذه الجماعات مختلف الميليشيات الشيعية وقوات الحرس الثوري الإيراني الداعمة للنظام وتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الذي يدعي محاربة النظام.

العراق



يعاني العراق منذ الغزو الأمريكي في عام 2003 من حرب طائفية طاحنة اشتد أوارها في الأعوام الماضية فإضافة إلى مختلف مظاهر القتل والتهجير على يد القوات الحكومية والمليشيات التابعة لها قامت الأخيرة باعتقال الآلاف غالبيتهم العظمى من المكون السني نساء وأطفالا وشبابا وشيوخا حيث تم إيداع هؤلاء في سجون تابعه للحكومة أو سجون سرية وفي كل هذه المراكز تعرض المعتقلون لأبشع وسائل التعذيب منهم من قتل وسلمت جثته لإهله ومنهم من اختفى ولم يعثر له على أثر ومنهم من قدم لمحاكمات ظالمة وحكم عليه بالإعدام أو بأحكام عالية ومنهم من اطلق سراحه وهم قليل ليروي ما حدث له.

وفق الإحصاءات الحالية فإن السجون الحكومية العلنية والسرية تضم آلاف الأبرياء رجال ونساء وأطفال، وفق إحصائيات لعامي 2015 و2016 بلغ عدد من تم اعتقالهم 156 ألف بمعدل 7000 حالة اعتقال كل شهر غالبيتهم العظمى تعرضوا لتعذيب وحشي أصيبوا على أثرها بعاهاات جسدية ونفسية دائمة.



وحال العراق كحال سوريا يعاني من انتشار ميليشيات تخوض حربا مع القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها وقامت بإنشاء سجون لتعتقل وتعذب الآلاف من الأبرياء الذين يقيمون في مناطق تخضع لسيطرتهم.

السعودية



يعتبر التعذيب وسوء المعاملة من أهم السمات الغالبة على ممارسات الاحتجاز السعودية، فالمواطنين أو المقيمين داخل السعودية عرضة للاعتقال التعسفي ومنه التعذيب في أي وقت إن هم عبروا عن رأياً معارضاً للسلطات حتى وإن كان سلمياً دون أي فرصة للتمتع بمحاكمة عادلة.

الأجهزة الأمنية تقوم باعتقال معارضي الرأي والمشتبه في دعمهم لجماعات معارضة، لتقوم بعد اعتقالهم لتعريضهم لأقصى صنوف التعذيب، لانتزاع اعترافات كاذبة منهم لاستخدامها كدليل إدانة ضدهم في المحاكمة.

مسؤولو الأمن في السعودية يمارسون التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة بحرية كاملة وذلك لطمأنينتهم بأنهم بمنأى عن العقاب، بل على العكس يتم معاقبة الأشخاص الواقع عليهم التعذيب، وذلك بعد تعريضهم لمحاكمات جائرة قائمة على الاعترافات التي انتزعت منهم جراء التعذيب.



كما تواصل السلطات السعودية فرض عقوبات جسدية على الكثير من المحتجزين في قضايا جنائية أو أخلاقية أو ثقافية، حيث يتم الحكم عليهم بالجلد، وقد تصل العقوبة في بعض الأحيان إلى 800 جلدة، وذلك كما حدث مع الشاعر والفنان الفلسطيني أشرف فياض في فبراير/شباط 2016 عندما خففت الحكم بإعدامه بتهمة الردة بسبب كتاباته في عام 2015، إلى السجن 8 سنوات مع الجلد 800 جلدة.

وتتمثل السجناء السعوديين بالآلاف من معتقلي الرأي ويقدر عددهم بـ 30 ألف، وأغلبهم لم يتم تقديم أدلة إدانة مادية ضدهم، ومع ذلك تصدر بحقهم أحكاماً جائرة بالسجن ليستمر احتجازهم أو يتم توقيفهم دون أي محاكمة ومنهم من اختفى قسرياً ولم يعثر له على أثر، ومن أشهر هؤلاء المعتقلين الناشط الحقوقي الدكتور سعود الهاشمي، والذي اعتقل عام 2007 واتهم في القضية المسماة بقضية "خلية الاستراحة" والتي وجه له فيها مع 16 آخرين من علماء وأدباء ومفكرين، بالتخطيط لقلب نظام الحكم دون وجود أدلة إدانة ضدهم، وقد تعرض لشتى أنواع الضرب والتعذيب، داخل مقر المباحث العامة وسجن الحائر بالرياض وسجن ذهبان بجدة وبعد تعرضه لمحاكمة هزلية غير عادلة حكم عليه بالسجن المؤبد، ليستمر احتجازه في الظروف القاسية وغير الآدمية، حيث أنه محتجز في زنزانة انفرادية مساحتها 1م*2م، ويتم تقييد يديه ورجليه بداخلها طوال الوقت، ولا يسمح له بالذهاب إلى الحمام إلا نادراً، ويكون مقيداً أيضاً، ويتعرض بداخلها للضرب والتعذيب، كما أجبر على التنازل عن الحق في توكيل محام للدفاع عنه، حيث تم تجريده من كافة ثيابه إلا الملابس الداخلية، وتم الاعتداء عليه بالضرب حتى وافق على توقيع التنازل.

الإمارات



بعد انطلاق ثورات العربي شددت السلطات الإماراتية قبضتها على المجتمع المدني فاعتقلت المئات على خلفية منشورات أو إبداء رأي في قضايا سياسية، طالت الاعتقالات صحفيين وحقوقيين إماراتيين وأجانب، نساء ورجالا، تعرضت الغالبية من المعتقلين للاختفاء القسري بعد اعتقالهم من قبل السلطات الإماراتية، والتي قد تطول مدته إلى عدة أشهر دون عرض هؤلاء المعتقلين على أجهزة قضائية، مع حرمانهم من التواصل مع ذويهم أو محاميهم.

تعرض المعتقلون إلى تعذيب وحشي داخل مقر الاحتجاز الإماراتية وغيره من ضروب المعاملة القاسية التي جرمها القانون، وذلك لانتزاع اعترافات أو الإكراه على اعترافات كاذبة، ما ينتج عنه صدور أحكام إدانة قاسية على أغلب أولئك المعتقلين، بعد تعرضهم لمحاكمات جائرة، تتجاهل فيها الهيئات القضائية أقوال المتهمين بتعرضهم للتعذيب أو إجبارهم على الاعتراف، ولعل أشهر القضايا التي حكم فيها على المتهمين بأحكام إدانة

جائرة بعد تعرضهم للتعذيب، قضية "الإماراتيين الخمسة"، وقضية "الإمارات 94"، وقضية الصحفي الأردني تيسير النجار، وعدد آخر من جنسيات مختلفة مصريين، ليبيين، يمنيين، عمانيين، قطريين، سوريين، لبنانيين وجنسيات أخرى .

ويقدر عدد المعتقلين في السجون الإماراتية على خلفية سياسة بأكثر من 170 معتقلا من مختلف الجنسيات وحتى اللحظة يتعرض هؤلاء في سجون الرزين والوثبة وغيرها من مراكز الاحتجاز إلى سوء المعاملة والتعذيب ففي سجن الرزين مثلا يتعرض المعتقلين للقمع والتفتيش العاري والعزل الإنفرادي بحجج مختلفة مما دفع العديد منهم إلى إعلان الإضراب عن الطعام ومنهم عمران الرضوان الذي لا زال مضربا عن الطعام منذ 37 يوما فقد الكثير من وزنه ويتعرض لإغماءات ويرفض أن يفك إضرابه عن الطعام ويقول دائما "ليس مهما أن تعيش المهم كيف تعيش".



اليمن



تعد اليمن من مناطق الصراع الساخنة في المنطقة العربية، ونتيجة وجود أكثر من قوة مسلحة، نظامية وغير نظامية بها، فإن عدد المعتقلين في زيادة مستمرة، وبناء عليه فإن عدد من يتعرضون للتعذيب في ازدياد أيضاً، حيث بلغ عدد المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب داخل سجون الميليشيات الحوثية والقوات الموالية للرئيس اليمني علي عبد الله صالح نحو 5000 شخصاً داخل 484 سجنًا تابعين لتلك القوات، توفي منهم 100 شخص على الأقل، بخلاف المفقودين.



سجون سرية للإمارات في اليمن:

إضافة إلى الإحصاءات السابقة حول عمليات تعذيب اليمنيين داخل السجون التابعة للحوثيين ومواليهم، فإنه تم الكشف عن وجود نحو 18 سجوناً سرية في الساحل الجنوبي لليمن، تديرها الإمارات بصورة أساسية، بالتعاون مع السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وقامت الإمارات بتشكيل ميليشيات تابعه لها من القبائل ودعمتها بالخبراء والسلاح والمال بدعوى محاربة الإرهاب، إلا أن تقارير حقوقية كشفت عن أن هذه القوات تستغل تواجدتها في اليمن بصورة سيئة وتشن حملات اعتداء على المدنيين، حيث يتم اعتقال أي شخص يشتبه في انتمائه لجماعات إرهابية من وجهة نظر الجهات الأمنية دون تحقيقات قضائية، كما يتم اعتقال أهالي المشتبه بهم للضغط عليهم بتسليم أنفسهم أو لانتزاع اعترافات منهم، وجميع المعتقلين يتعرضون للتعذيب على يد الأجهزة الأمنية الإماراتية أو المدعومة من الإمارات، وأشهرها، جهاز "الحزام الأمني" والمتواجد في محافظات عدن ولحج وأبين والمكلا وعدة محافظات جنوبية أخرى، وقوات "النخبة الحضرية" المتمركزة في حضرموت.

أساليب التعذيب التي كشف عنها تتمثل في "شواء" المعتقلين وضربهم بآلات معدنية وحادة، التجويع، والتجريد من الثياب، الصعق بالكهرباء، الاعتداءات جنسية، هذا بالإضافة إلى تكبيل أيديهم وتغمية أعينهم لأسابيع متتالية بعد وضعهم في حاويات دون السماح لهم بالخروج منها.

وأشارت الإحصاءات إلى أن عدد المعتقلين على يد تلك الأجهزة في العام الماضي وحتى الآن قد بلغ حوالي 400 شخصاً، من بينهم أطفال، هذا بالإضافة إلى وجود 2000 شخصاً على الأقل في عداد المفقودين، حيث تم اعتقالهم واقتيادهم إلى جهات غير معلومة حتى الآن، مع رفض الإفصاح عن أي معلومات تخصهم.

بعض المعتقلين تم نقلهم إلى سجون خارج اليمن وتديرها الإمارات في دولة إريتريا، بدعوى تشكيلهم خطراً على الأمن القومي الداخلي.

تونس



على الرغم من قيام الثورة التونسية في عام 2011، اعتراضاً على بعض الممارسات الأمنية، وعلى الرغم من تصريحات الحكومة التونسية الحالية عن احترام حقوق الإنسان، فإن منظمات تونسية حقوقية سجلت قيام الأجهزة الأمنية بالعديد من الانتهاكات بحق المحتجزين لديها، وتعريضهم للتعذيب، وبحسب الإحصاءات فإن حوالي 160 حالة تعذيب داخل السجون ومراكز التوقيف التونسية خلال العام 2016، منهم 12 امرأة، 60% من هذه الحالات تعرضت للتعذيب داخل أقسام الشرطة ومراكز التوقيف، و25% داخل السجون، و15% داخل مراكز الحرس الوطني.



ويتخذ التعذيب في تونس أشكالاً مشابهة لأشكال التعذيب في الدول الأخرى، حيث يتعرض المعتقلون للضرب الوحشي والصعق بالكهرباء والاغتصاب والتحرش الجنسي، وقد يؤدي التعذيب في بعض الحالات إلى الوفاة.

فلسطين



المواطنون في الأراضي المحتلة يعانون من جرائم مزدوجة ترتكب على يد قوات الإحتلال وست أجهزة أمنية تابع للسلطة الفلسطينية، يتسابقون على اعتقال المواطنين بتهم مختلفة، وفي إطار سياسة الباب الدوار يفرج عن المعتقل من سجون الإحتلال ليتم اعتقاله من قبل أجهزة أمن السلطة والعكس صحيح.

في سجون أجهزة امن السلطة يتعرض المعتقلون لشتى صنوف التعذيب أبرزها الضرب المبرح والتعليق كالذبيحة وخلال سنوات التعذيب المهني قتل سبعة مواطنين تحت التعذيب ولا تزال أجهزة أمن السلطة تمارس التعذيب على نطاق واسع في ظل قرار سياسي داعم للأجهزة الأمنية و غياب أي رقابة قضائية.

لا يعرف على وجه الدقة عدد المعتقلين في سجون أمن السلطة نتيجة حملة الإعتقالات والإستدعاءات والإفراجات المتسارعه ففي الربع الأول من عام 2017 سجل 1007 حالة



اعتقال واستدعاء معظم أسرى محررون وطلاب تعرض الكثيرون منهم للتعذيب وفي عام 2016 قدر عدد من تعرضوا للإعتقال والإستدعاء بـ 2224 مواطناً.

وفي سجون الإحتلال الإسرائيلي لا زال يقبع أكثر من 7 آلاف معتقل منهم نساء وأطفال خلال الإعتقال يتعرض المعتقل للتعذيب منذ لحظة اعتقاله وخلال التحقيق يتعرض المعتقلون والأطفال منهم لشتى صنوف التعذيب لإجبارهم على الإدلاء باعترافات تدينهم هذا إلى إضافة إلى القمع الذي يواجهه المعتقلون بعد الحكم عليهم بحرمانهم من حقوقهم الأساسية.

حملات الإعتقال التي تقوم بها قوات الإحتلال وما يتبعها من تعذيب لا تتوقف لحظة ففي كل يوم تقوم قوات الإحتلال بمداومة المنازل ليلاً لتقوم باعتقال العشرات من المواطنين الفلسطينيين ففي الربع الأول من عام 2017 اعتقلت قوات الإحتلال 1415 منهم 122 قاصر وفي عام 2016 قدر عدد المعتقلين بـ 6635 منهم 1384 قاصر.



خلاصة وتوصيات:

- وباء التعذيب ينتشر بشكل خطير في دول مثل مصر ، العراق ، الإمارات ، السعودية ، العراق ، اليمن ، فلسطين ، سوريا ولم يتم هذه الدول بأي إجراءات توفف نقشي هذا الوباء لأسباب مختلفة مما أدى إلى تعزيز ظاهرة الإفلات من العقاب.
- الدول المذكورة تستخدم التعذيب كسر لإرادة المعارضين وإذلالهم وإشاعة الخوف والرعب في المجتمع لمنع الإقدام على أي خطوة تعارض السلطات، وغالباً ما تيرر هذه الأنظمة جريماتها بجهودها لمكافحة الإرهاب.
- الدول المذكورة تستخدم التعذيب باعتباره أسلوب فعال لانتزاع الاعترافات من الضحايا وتحويلهم إلى محاكم صورية مدنية أو عسكرية مع أحكام جاهزة تصل إلى الإعدام.
- تسبب التعذيب في تدمير أسر كاملة جراء وفاة أحد أفراد هذه الأسر أو إصابتها بعاهة جسدية أو نفسية دائمة يصعب شفاؤها.



- إعلاء المصالح المدنية والسياسية بين هذه الدول وصنّاح القرار في العالم على اتّيم وقواعد القانون الدوليّ عزز إرادة هذه الدول التي تمارس التعذيب على الإستمرار في نهجها.
- انتعذيب وفق القواعد الدولية الحائية يعتبر جريمة دولية ولكن هذه القواعد بقيت قاسرة عن إيجاد أداة قضائية تحقق العدالة بشكل ناجز للضحايا وهذا يتطلب إيجاد آلية قضائية تضمن عدم إفلات مرتكبي هذه الجريمة من العقاب.